مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال
ISSN : 2602-6570
المجلد 05 العدد 01 - جوان 2022

دراسة تحليلية لأثر كوفيد-19- كأزمة مالية اقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر في تونس والجزائر

Analytical Study of the Impact of COVID-19 as a Financial and Economic Crisis on Foreign Direct Investment in Tunisia and Algeria

ط. د مختار مراحي[1*]، أ. د سلوى بن عمو[2]

[1]جامعة سوسة (تونس)، Modélisation financement de développements économiques Univ Sousse, mokhtarmerahi83@gmail.com

[2] جامعة سوسة (تونس)، Modélisation financement de développements économiques économiques Univ Sousse, saloua.benammou@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/12/08 تاريخ القبول: 2022/05/19

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر كورونا -كوفيد -19- كأزمة مالية اقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر في كل من تونس والجزائر، باعتماد المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الاعتماد على الدراسة المسحية على غرار الدراسات السابقة، و فيما يخص المنهج التحليلي فقد تم الاعتماد على تقارير الإستثمار العالمي الصادرة عن الأونكتاد في جمع البيانات والمعلومات، فتوصلت الدراسة إلى أن تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19) أواخر سنة 2019 وبداية سنة 2020 أثر سلبا على الاقتصاد العالمي ككل وتونس والجزائر من بين المتضررين في مجال الإستثمار الأجنبي المباشر. حيث لوحظ انخفاض في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة لدول الدراسة مقارنة بالسنوات من 2015-2019. وكل ذلك راجع للسياسات الاقتصادية التي تعتمدها الجزائر وتونس والمتمثلة في الموارد الناضبة "الأحفورية".

كلمات مفتاحية: الإستثمار; الإستثمار الأجنبي المباشر; كوفيد -19-; تونس، الجزائر.

تصنيف JEL: E22, E29, I15.

Abstract

The study aimed to analyze the impact of Covid-19 as a financial and economic crisis on foreign investment in Tunisia and Algeria, by adopting the descriptive analytical approach, relying on similar surveys to previous studies. In collecting data and information, the study concluded that the Corona virus "Covid-19" in late 2019 and early 2020 negatively affected the global economy as a whole, including Tunisia and Algeria, and they are among those affected in the field of incoming and sincere foreign direct investment in the study countries compared to the years of 2015-2019, and all of this reviewed the economic policies adopted by Algeria and Tunisia, represented in depleted and fossil resources.

Keywords : investment, indirect foreign investment, COVID-19, Tunisia, Algeria.

Jel Classification Codes: E22, E29, I15.

*المؤلف المراسل.

1. مقدمة

يعد الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجي الرئيسية، نظرا لتعاظم دوره وزيادة الاهتمام به على الصعيد العالمي في بداية الثمانينات في معظم دول العالم ومن بينها دول المغرب العربي كتونس والجزائر، والتي دائما ما تسعى حكوماتها جاهدة إلى وضع استراتيجيات تنموية وسياسات لاستقطاب أكبر قدر من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، كونها تؤمن بأن هذا النوع من الاستثمارات هو مصدر تطورها وزيادة تنميتها الاقتصادية في جميع الميادين. ومع ظهور فيروس كورونا (كوفيد-19) وانتشاره الرهيب أواخر عام 2019 وبداية عام 2020 تسبب في معاناة اقتصادية ومالية على مستوى الاقتصاد العالمي، مما أسفر على تراجع حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2020 في الأسواق النامية بما فيها تونس والجزائر، مع وجود توقعات باستمرار هذا التراجع ولكن بشكل أبطأ على مدار عام 2021، حيث أن هذه الدول تعتمد على هذا النوع من الاستثمارات في خلق فرص العمل، المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي والدخل الفردي، وكذلك تطوير تكنولوجياتها، مما أدى إلى خلق أزمة مالية اقتصادية فيها بسبب تفشي هذا الوباء. لذا تسعى هذه الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى كان لكوفيد-19- الأثر في إخلال تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في تونس والجزائر؟.

وتسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ التعرف على الأدبيات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر وفيروس كورونا (كوفيد -19-)؛
- ✓ معرفة كيف أثر فيروس كورونا (كوفيد-19-) على الإستثمار الأجنبي المباشر في تونس والجزائر؛
- ✓ الحلول الواجب اتخاذها للخروج من الأزمة المالية من جانب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي سبيل التأكد من مدى صحة فرضية الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف متغيرات الدراسة (الإستثمار الأجنبي المباشر، كوفيد- 19-) في قالبهما النظري، كذا اعتماد منهج دراسة الحالة، من خلال دراسة حالة دولتي تونس والجزائر ومدى تأثرهما بكوفيد-19- في مجال الإستثمار الأجنبي المباشر.

2. الأدبيات النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر وكوفيد-19-

1.2 الإستثمار الأجنبي المباشر: مفاهيم وأساسيات

يعرف الإستثمار على أنه: "كل النفقات التي تولد مداخيل جديدة على المدى الطويل أو ما يسمى بالأصول الدائمة و (الأصول الثابتة + الديون المتوسطة وطويلة الأجل)" (مودع، 2018-2019، صفحة 4). والإستثمار بدوره قد يكون إستثمارا محليا أي داخل الدولة الأم، كما يمكنه أن يكون دوليا (إستثمارا أجنبيا).

يعد الإستثمار الأجنبي المباشر انتقالا لرأس المال عبر الدول بقصد التوظيف في عمليات اقتصادية مختلفة، كإنشاء مشروعات إنتاجية أو المساهمة فيها، أو الإكتتاب في الأسهم والسندات أو القروض، بهدف الحصول على عوائد مجزية، بشرط أن يتم ذلك خارج النظام القانوني والنقدي والمالي والاقتصادي للدولة المستثمرة (مريمت و عمر عبده، 2015، صفحة 239).

وبحسب صندوق النقد الدولي فإن الإستثمار الأجنبي المباشر هو: "ذلك النوع من الإستثمارات الدولية التي تهدف لحصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتكون هذه المصلحة طويلة الأجل بين الدولة المضيفة والمستثمر المباشر، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة الشركة (المؤسسة)" (مرابط و أبوبكر، 2020، صفحة 282).

كما عرفته منظمة التعاون الاقتصاديOCDE على أنه: "كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة فيما بينهم. كل مجموعة من المؤسسات التي تتمتع بالشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها. وهي عبارة عن مستثمر أجنبي إذا كانت لديه مؤسسة للإستثمار الأجنبي ويعني أيضا فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير الذي يقيم به المستثمر الأجنبي" (طوير و مختاري، 2020، صفحة 128).

مما سبق يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو حركة لرأس المال تقوم بها شركة أو فرد في دولة أجنبية على المدى الطويل، وبشكل عام يحدث عندما ينشأ المستثمر عمليات تجارية خارجية أو يحصل على أصول أعمال أجنبية في شركة (مؤسسة) خارج وطنه الأصلي. كما يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر أحد المكونات الأساسية للعولمة الاقتصادية فهو يساهم في التنمية الاقتصادية للبلد المضيف من خلال زيادة رأس المال المحلي وتعزيز الكفاءات من خلال نقل

المهارات التكنولوجية الإدارية، التسويقية، الابتكار والتجارب، وخلق فرص العمل، ولكي يكون الإستثمار الأجنبي مباشرا على الشركة الاستحواذ على حصة 10% أي أن الإستثمار الأجنبي بأقل من 10% في أسهم الشركة الأجنبية لا يعد مباشرا.

ومن المعروف عن الدول النامية اهتمامها المتزايد بالإستثمار الأجنبي المباشر، وسعيها جاهدة لاستقطابه لما له من أهمية في دفع عجلة تنميتها الاقتصادية وتطوير المهارات الإدارية والتكنولوجية والتنظيمية وتوفير فرص العمل، حيث تكمن أهميته في أنه مصدر من المصادر الهامة للتمويل في الدول المضيفة إذ أنه تمويل غير مكلف ولا يولد أقساط أو فوائد مقارنة بوسائل التمويل الخارجي مثل القروض، الإعانات والمنح، وهذا ما يبرز دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ (طالبي، 2012، صفحة 315)، كما يزود الدولة النامية برأس المال والمهارات التكنولوجية الإدارية، زيادة استخدام الموارد المحلية ونمو الناتج، والمساهمة في خلق فرص العمل ورفع إنتاجية للحد من مشكلة البطالة (برجي، 2012، صفحة 63)، و يساعد في فتح أسواق جديدة للتصدير، كما يساهم في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية (سي علي، 2019، صفحة 174).

2.2 كوفيد-19 كأزمة مالية اقتصادية عالمية

1.2.2 مفاهيم أساسية لفيروس كورونا (كوفيد-19)

شهد العالم في السنوات الأخيرة أزمات صحية مختلفة أثرت على العديد من دول العالم كوباء الانفلونزا، والايبولا وغيرها وما فيروس كورونا (كوفيد-19) إلا مثال حي على ذلك في الوقت الحالي، والذي أدخل العالم في أزمة اقتصادية ومالية اعتبرت أشد وأعنف أزمة حدثت في تاريخ البشرية.

وتعرف الأزمة بأنها حالة طارئة غير متوقعة، تحدث بشكل مفاجئ في العديد من المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والصحية...إلخ)، (كرامة، رحال ، و خبيزة، 2020).

وتعد أزمة كوفيد-19 أزمة صحية عالمية، والتي أصبحت أزمة اقتصادية عالمية بامتياز وأشد وطأة من أزمة الكساد الكبير لعام 1929م، وأشد من الأزمة المالية لعام 2008م والتي قيل عنها أنها لا تحدث إلا كل 100 عام، لكن جائحة كورونا قلصت الأعوام في ظرف 10 سنوات فقط.

وفيروس كورونا المستجد (nCOV) هو سلالة جديدة من الفيروس لم يسبق اكتشافها لدى البشر، ففيروسات كورونا حيوانية الأصل؛ أي أنها تنتقل بين الحيوانات، وقد خلصت التحريات

المفصلة إلى أن فيروس كورونا المسبب لمرض سارس (SARS-COV) قد انتقل من القطط إلى البشر، ويشتق اسم (Coronavirus) من لفظة (Corona) وهي كلمة لاتينية تعني: التاج، حيث يشير الاسم هنا إلى المظهر المميز لجزيئات الفيروس (الفريونات) والذي يظهر عبر المجهر الإلكتروني، حيث تمتلك خُملا من البروزات السطحية، ممّا يُظهرها على شكل تاج الملك، أو الهالة الشمسية. (يحياوي و جداي، 2021، صفحة 4).

2.2.2 نظرة على انعكاسات أزمة كوفيد-19- على اقتصاديات العالم:

أحدثت جائحة كورونا كوفيد-19- إضطرابا شديدا في الإقتصاد العالمي على جميع المستويات، فاشتدت الأوضاع المالية بصورة رهيبة في مختلف أنحاء العالم، و شهدت الأسواق الصاعدة تدفقات رؤوس أموال خارجة غير مسبوقة من حيث الحجم و السرعة بلغ الرقم القياسي 100 مليار دولار، مع تجميد نشاط الأسواق فعليا في بعض الحالات، و أنشأ هذا طلبا هائلا على السيولة. حيث وصفت مديرة صندوق النقد الدولي ما يجري بأنه أزمة عالمية منقطعة النظير، وأشارت إلى أن معدلات دخل الفرد سوف تنخفض هذا العام في 170 بلدا، متوقعة أن يتراجع النشاط الإقتصادي بدرجة لم نشهدها منذ سنوات الكساد الكبير. فلم يكن أحد يتصور أن يصل العالم إلى حالة من الإغلاق العام والشامل في الأسواق كما حدث في زمن كورونا (فايز الهرش، 2020، صفحة 121).

ولقد تعددت الآثار الاقتصادية والمالية التي سببتها جائحة فيروس كورونا، نتيجة إجراءات وسياسات الإغلاق التي اتخذتها جل الدول، حيث تأثر العرض لتعطل قنوات الإمداد والإنتاج، وانخفض أداء الأسواق المالية، كما تراجع حجم الطلب الكلي في عدة قطاعات كقطاع المحروقات فمنذ بداية الأزمة انخفضت أسعار خام البرنت من حوالي 69 دولارا إلى حوالي 50 دولارا للبرميل، والتي تعد بحد ذاتها صدمة سلبية كبيرة للدول المنتجة للنفط (Baldwin & Di Mauro, 2020).

3. وضع الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس والجزائر في ظل أزمة كوفيد-19-

1.3 إنتشار كوفيد-19- وتأثيره على الإستثمار الأجنبي المباشر عالميا

أدى ظهور فيروس كورونا (كوفيد-19-) إلى انخفاض تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر فحسب تقرير الإستثمار العالمي لسنة 2020 الصادر عن الأونكتاد، فإن الإنخفاض المتوقع أسوأ بكثير من الإنخفاض الذي سجل في السنوات التي أعقبت الأزمة المالية العالمية. إذ كانت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر العالمية التي بلغت أنذاك أدنى مستوياتها 1200 مليار دولار في 2009

تتجاوز بنحو 300 مليار دولار المستوى الأدنى لتوقعات 2020 (UNCTAD، INTERNATIONAL PRODUCTION BEYOND THE PANDEMIC، 2020، صفحة 02).

كما أدى الانتشار الرهيب لهذا الوباء إلى التأثير بشكل كبير على الإستثمار الأجنبي المباشر وأهم الإقتصادات في العالم، حيث خسرت الأسواق الرئيسية في جميع أنحاء العالم من 20-50 % من قيمتها حتى الآن، ويتوقع الأونكتاد أن يتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بنسب تتراوح بين 30% إلى 40% حتى عام 2021. كما أن أكبر 5000 شركة متعددة الجنسيات، والتي تمثل حصة كبيرة من الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم توقعت هبوطا في أرباحها لعام 2020 بنسبة 30% في المتوسط. إذ كان للجائحة الأثر الكبير على جميع مكونات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب التدابير الخفيفة الضرورية وحالات الإغلاق. كما أن فيروس كورونا سيأثر على مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الجارية. (المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات، 2020، الصفحات 33-32). والشكل **1** يوضح كيف سيؤثر فيروس كورونا (كوفيد-19-) على الإستثمار الأجنبي المباشر.

شكل 1: كيف سيؤثر كوفيد-19- على الإستثمار الأجنبي المباشر

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2020، ص33.

كما تباينت اتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر في عام 2020 بشكل كبير حسب المنطقة، حيث انخفضت تدفقاته إلى أوروبا بنسبة 80%، بينما انخفضت إلى أمريكا الشمالية بنسبة 40%،

كما كان الإنخفاض على مستوى الدول النامية متفاوتا حيث بلغ 45% في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، و16% في إفريقيا. في حين ارتفعت التدفقات إلى آسيا التي استحوذت على نصف الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي عام 2020. وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر إجمالا إلى الإقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بنسبة 58%. (الأونكتاد، الأمم المتحدة تتوقع تعافي الإستثمار الأجنبي جزئيا في 2021، 2021) .

2.3 توقعات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا

شكلت جائحة كورونا صدمة في العرض والطلب والسياسات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وتترتب عليها آثار قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل وهذا ما يوضحه الشكل 2، وقد بدأت تدابير الإغلاق تبطئ المشاريع الاستثمارية القائمة. وسيدفع احتمال حدوث ركود عالمي شديد المؤسسات المتعددة الجنسيات إلى إعادة تقييم المشاريع الجديدة. وتشمل التدابير السياسية المتخذة أثناء الأزمة فرض قيود جديدة على الاستثمار. وابتداءا من سنة 2022 ستنتعش تدفقات الاستثمار الاطول أجلاً انتعاشاً بطيئاً، ولا سيما بفضل إعادة هيكلة سلاسل القيمة العالمية من أجل بناء القدرة على الصمود وتجديد الموجودات الرأسمالية وتعافي الاقتصاد العالمي (UNCTAD، INTERNATIONAL PRODUCTION BEYOND THE PANDEMIC، 2020، صفحة 02).

الشكل 2: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر العالمية الواردة، توقعات 2015-2019 و 2020-2022 (تريليون دولار)

SOURCE:UNCTAD, WORLD INVESTMENT REPORT, INTERNATIONAL PRODUCTION BEYOND THE PANDEMIC, UNITED NATIONS Geneva, 2020, p01.

وعلى الرغم من المخاطر الكبيرة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في عام 2021، تشير بعض المؤشرات إلى عودة محتملة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مستويات ما قبل-COVID-19 بحلول عام 2022. (UNCTAD, INVESTING IN SUSTAINABLE RECOVERY, 2021, p. 43)

كما توقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد 2021 أن تستعيد تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر العالمية بعض مكاسبها المفقودة بزيادة قدرها 10% إلى 15% بعدما سجلت تراجعا حادا العام الماضي. وأضاف مؤتمر الأونكتاد أنه وعلى الرغم من الزيادة المتوقعة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه سيظل أقل من مستوى عام 2019 بنحو 25%. (الأونكتاد، الأمم المتحدة تتوقع تعافي الإستثمار الأجنبي جزئيا في 2021، 2021).

3.3 وضع الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس والجزائر في ظل جائحة كوفيد-19-

أثرت الجائحة على معدل تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة على منطقة شمال إفريقيا العام الماضي، بتسجيلها إنخفاضا بلغ نسبة 25% وفقا لتقرير الإستثمار العالمي لسنة 2021 الصادر عن الأونكتاد. وسنقوم في هذا الجزء بتوضيح وضع الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الواردة والصادرة لتونس والجزائر خلال الفترة 2015-2020.

1.3.3. وضع الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس في ظل جائحة كوفيد-19-

بالنسبة للوضع في دولة تونس فالتدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفضت من 845 مليون دولار في 2019 إلى 652 مليون دولار بنسبة تقدر بـ 23 %. وكان معظم الانخفاض في قطاع التصنيع (54%)، تليها الطاقة (33%). وكان تأثير الوباء على الاستثمار في قطاع الخدمات، حيث انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 44%، مما ترك حصتها من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس عند 9% فقط في عام 2020 (UNCTAD، INVESTING IN SUSTAINABLE RECOVERY، 2021، صفحة 41).

كما أن ارتفاع عدد المشاريع المصرح بها في تونس سنة 2020 مقارنة بالسنة الفارطة سيعطي نفسا جديدا للاقتصاد التونسي بالرغم من الأزمة التي يعاني منها منذ بداية العام حيث

يعمل مشروع قانون الميزانية لسنة 2021 على دفع الإستثمار من خلال الإصلاحات الجبائية وتعصير الإدارة من أجل توفير أرضية مناسبة للمستثمرين، إلا أن تونس اليوم تقف أمام تحديات كبرى وهي: الأمن، الاستقرار السياسي، إصلاح القضاء وتأهيل البنية التحتية، والتي من دونها لا يمكن تحقيق مناخ للاستثمار ولا يمكن النهوض بالاقتصاد التونسي. وتحتاج تونس الى الاستثمار الأجنبي اليوم أكثر من أي وقت مضى خاصة أمام إنخفاض المداخيل الجبائية وغير الجبائية بـ 8 مليار وفي ظل ارتفاع مصاريف الميزانية بـ 4 مليار دينار خلال السنة الحالية 2020 (وكالة النهوض بالإستثمار الخارجي، 2020). وتعمل وكالة تشجيع الإستثمار الأجنبي في تونس بالفعل على استرتيجية ترويج الإستثمار لعام 2021. وستركز الإسترتيجية على جذب المستثمرين الأجانب الذين يفكرون في نقل خطوط إنتاجهم من أجل تقصي سلاسل التوريد الخاصة بهم، ويمكن أن تتضمن الإسترتيجية جذب الشركات الصينية للإستثمار في تونس وتصدير إنتاجها من تونس إلى الإتحاد الأوروبي (OECD، 2020، صفحة 15).

- **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تونس خلال الفترة 2015-2020**

بناءا على التقارير العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر والإحصائيات المتوفرة في قاعدة البيانات والصادرة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD قمنا بإعداد الجدول رقم 1 والذي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تونس خلال الفترة 2015-2020 (بمليارات الدولارات).

الجدول 1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تونس خلال الفترة 2015-2020 (بمليارات الدولارات)

السنوات / المنطقة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة (الداخلة)					
العالم	2041.77	1983.48	1700.47	1495.22	1539.88	859.56
إق النامية	729.90	651.98	700.64	699.31	684.72	493.32
إفريقيا	57.56	46.02	41.54	50.58	45.37	37.68
تونس	1.003	0.885	0.881	1.036	0.845	0.652

المصدر: من إعداد الباحثان، بالإعتماد على الإحصائيات المتوفرة في قاعدة البيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD.

ومن خلال الجدول رقم 1 أعلاه قمنا بإعداد الشكل رقم 3 الذي يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تونس خلال الفترة 2015-2020.

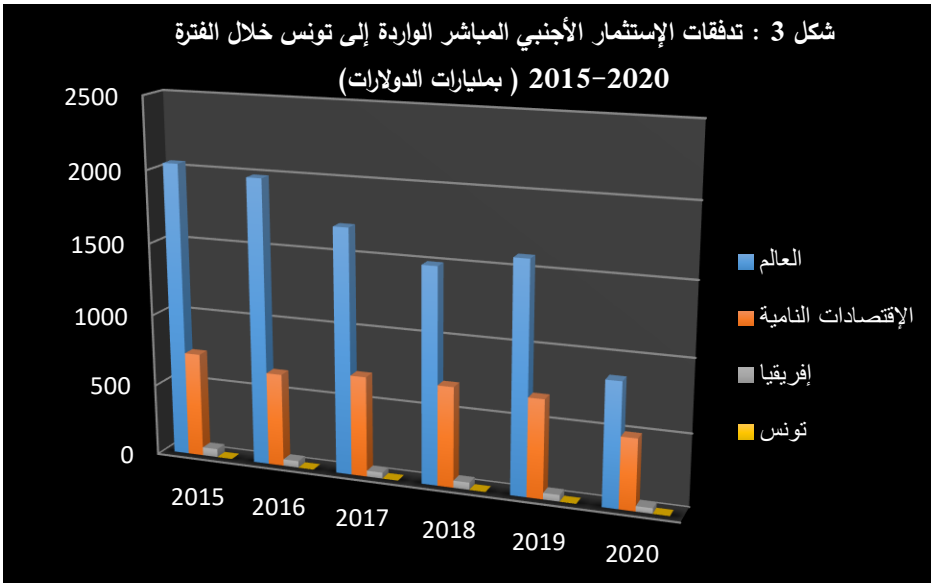

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على بيانات وإحصائيات UNCTAD.

بعد إعداد الجدول رقم 1 والشكل رقم 3 بناءا على بيانات وإحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، والذي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تونس خلال الفترة 2015-2020 تبين لنا أن إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة عالميا سنة 2015 قد بلغ 2041.77 مليار دولار. وفي سنة 2016 حدث انخفاض طفيف بلغ على إثره المجموع العالمي للتدفقات الداخلة 1983.48 مليار دولار، واستمر في الانخفاض ليصل إلى 1495 مليار دولار سنة 2018. وعاودت الإرتفاع عام 2019 محققة 1539.88مليار دولار. ومع بداية عام 2020 حدث انخفاض شديد بسبب جائحة كورونا (كوفيد-19-) لتصل إلى 859.56 مليار دولار أي تراجعت بنسبة 45% مقارنة بسنة 2019.

أما بالنسبة لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الإقتصادات النامية فقد بلغت 729.90 مليار دولار وكان لها نصيب قدر ب 35.75% من الإجمالي العالمي لسنة 2015، كان لإفريقيا منها 57.56 مليار دولار إذ بلغت حصة تونس 1.003 مليار دولار. وفي سنة 2016

تراجع نصيب تونس ليصل إلى 0.885 مليار دولار. وفي سنة 2017 احتلت تونس المرتبة الثالثة مغاربيا بقيمة 0.881 مليار دولار مقابل 0.885 مليار دولار سنة 2016، كما احتلت تونس المرتبة 15 إفريقيا والأخيرة على مستوى شمال إفريقيا رغم الزيادة ب 18% إذ بلغ حجمها 1.036 مليار دولار سنة 2018 من أصل 51 مليار دولار نصيب إفريقيا مقابل 0.881 مليار دولار سنة 2017 لتستحوذ على حصة تقدر ب3.3% من إجمالي الإستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الدول العربية، حيث كانت الصدارة لمصر فيما يخص الإستثمارات الأجنبية الداخلة، فيما بلغ نصيب الدول النامية 699.31 مليار دولار أي بنسبة 46.77% من الإجمالي العالمي.

وفي سنة 2019 سجلت تونس تراجعا إلى 0.845 مليار دولار بنسبة 18% مقارنة بسنة 2018، وتعد هذه القيمة الأضعف منذ سنة 2015 وبذلك احتلت المركز 11 وراء كل من الإمارات، مصر، السعودية، سلطنة عمان، لبنان، المغرب، الجزائر، البحرين، الأردن، وموريتانيا، ويعود هذا التراجع إلى ضعف نسبة النمو التي لم تتعد 1% حيث استحوذ قطاع الصناعة على معظم الإستثمار الأجنبي المباشر بمبلغ 0.45 مليار دولار يليه قطاع الطاقة ب 0.30 مليار دولار والخدمات 0.095 مليار دولار، رغم أن دولة تونس قامت بسن قانون استثمار جديد سنة 2017 بهدف تحسين مناخ الإستثمار و جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أنها لم تخرج بنتيجة.

ومع تفشي كوفيد-19- أواخر عام 2019 وبداية 2020 توقعت الأونكتاد أن يكون تأثير الوباء على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى إفريقيا بشكل رهيب بنسبة تتراوح بين 25% و40%، فسجلت انخفاض قدره 7.686 مليار دولار أي بنسبة 17% عكس ما كان متوقع، وقد شهد الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى إفريقيا إنخفاضا بنسبة 10.3% في 2019 ليصل إلى 45.368 مليار دولار، ورغم أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الإقتصادات النامية انخفضت بنسبة 12% مسجلة 493.32 مليار دولار، إلا أن هذه الإقتصادات استحوذت على 57.32% من تدفقات الإستثمار الأجنبي العالمي وهي أعلى نسبة، أما تونس كان التوقع المنتظر تسجيل إنخفاض بنسبة تتراوح بين 25.2% و43.2% حيث ستكون تونس من أكثر الدول تضررا فحدث انخفاض بنسبة 23% وهذا خلافا للتوقعات لتصل إلى 0.652مليار دولار.

▪ **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من تونس خلال الفترة 2015-2020**

بناءا على تقارير الإستثمار الأجنبي المباشر وبالإعتماد على الإحصائيات المتوفرة في قاعدة البيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD قمنا بإعداد الجدول رقم 2 والذي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من تونس خلال الفترة 2015-2020.

الجدول 2: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من تونس خلال الفترة 2015-2020 (بمليارات الدولارات، وبالنسبة المئوية)

السنوات / المنطقة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادرة (الخارجة)					
العالم	1708.08	1543.24	1600.98	986.35	1313.77	788.39
إق النامية	400.40	414.23	467.36	414.75	373.10	269.35
إفريقيا	6.44	3.95	12.03	8.16	5.34	3.253
تونس	0.031	0.24	0.057	0.034	0.02	0.015

المصدر: من إعداد الباحثان، بالإعتماد على الإحصائيات المتوفرة في قاعدة البيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD.

ومن خلال الجدول رقم 2 أعلاه قمنا بإعداد الشكل 4:

شكل 4: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من تونس خلال الفترة 2015-2020 (بمليارات الدولارات، وبالنسبة المئوية)

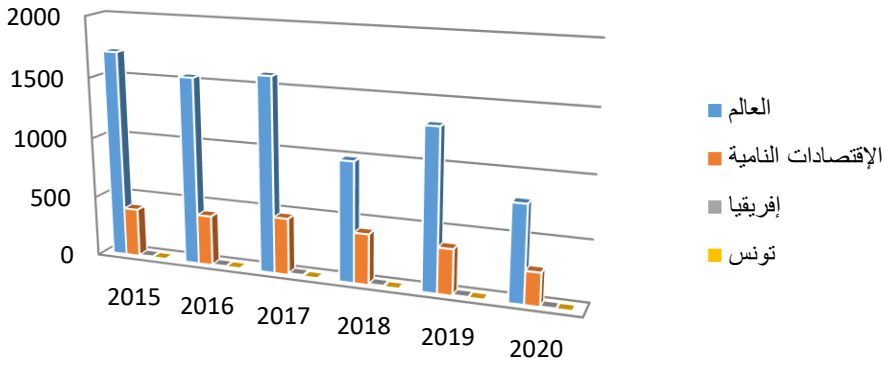

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على بيانات وإحصائيات UNCTAD.

كما نلاحظ من الجدول رقم2 والشكل 4 والذي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من تونس خلال الفترة 2015-2020 أن الإجمالي العالمي للتدفقات الخارجة سنة 2015 قد بلغ 1708.08 مليار دولار، وفي سنة 2016 حدث انخفاض ليصل على إثره تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادرة إلى العالم 1543.24مليار دولار، ليرتفع مرة أخرى ويصل إلى 1601 مليار دولار عام 2016. كما عاودت الانخفاض ليصل مجموع التدفقات الصادرة عالميا إلى 986 مليار دولار سنة 2018. وعاودت الارتفاع عام 2019 محققة 1314مليار دولار. ومع بداية عام 2020 حدث انخفاض بسبب تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19-) لتصل إلى 788.391 مليار دولار تراجعت عل إثره التدفقات العالمية الصادرة من الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 40 % مقارنة بسنة 2019.

ففي سنة 2015 بلغت التدفقات الصادرة (الخارجة) من الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصادات النامية 400.40 مليار دولار بنسبة 23.44% من إجمالي العالم من هذه التدفقات، فيما كان لنصيب إفريقيا 6.44 مليار دولار بلغت حصة تونس 0.031 مليار دولار. وحدث ارتفاع في سنة 2016 كانت حصة الدول النامية 26.84% من الإجمالي العالمي أي بنصيب 414.23 مليار دولار فيما ارتفع نصيب تونس بنسبة 87.19% ليصل إلى 0.242 مليار دولار بزيادة قدرت ب 0.211 مليار دولار. وفي عام 2017 تراجعت تدفقات تونس الصادرة إلى 0.057 مليار دولار. وفي سنة 2018 عرفت تونس انخفاض مستمر في التدفقات الصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر لتصل إلى 0.034 مليار دولار مقابل 0.057 مليار دولار سنة 2017.

وفي عام 2019 استمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من تونس في الانخفاض لتصل إلى 0.02 مليار دولار كما أدى انتشار هذا الوباء (كوفيد-19-) أواخر عام 2019 وبداية 2020 إلى حدوث انخفاض في التدفقات الصادرة من تونس لتصل إلى 0.052 مليار دولار مقارنة مع عام 2019، أي بنسبة 32.5 %.

2.3.3. وضع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل جائحة كوفيد-19-

انخفض معدل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بنسبة 19% إلى 1.125 مليار دولار عام 2020، مع توجيه التدفقات الوافدة بشكل أساسي إلى الجزائر قطاع الموارد الطبيعية. وفي عام 2020 رفعت الجزائر القيود التي كانت تفرضها على المستثمرين الأجانب والتي كانت تحد من الملكية الأجنبية بنسبة 49%، باستثناء قطاع التجزئة والقطاعات الاستراتيجية، بما

في ذلك البنية التحتية ومعالجة الموارد الطبيعية. وعلى الرغم من أن هذا يمكن أن يشـــجع على التنويع في الاستثمار الأجنبي المباشر، قد يظهر التأثير فقط بعد أن يتعافى الاستثمار الأجنبي على نطاق أوســـع (INVESTING IN SUSTAINABLE RECOVERY ،UNCTAD، 2021، صفحة 41).

فقد قامت السلطات الجزائرية بمواكبة إصلاح الإستثمار، حيث شملت الإصلاحات الأخيرة خطوة كبيرة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وهذا في قانون المالية 2020، المنشور نشر في الجريدة الرسـمية في 4 جوان، الذي يلغي قاعدة 49/51 باسـتثناء القطاعات الإسـتراتيجية المنظمة إلى حد ما بطريقة محدودة. إذ أن سـقف 49% لمشـاركة المسـتثمر الأجنبي في رأس مال شـركة جزائرية لم يعد ينطبق إلا على الأنشـــطة الإنتاجية للســـلع والخدمات ذات الأهمية الإســـتراتيجية للاقتصاد: المعادن، الطاقة، البنية التحتية للنقل والصناعات الدوائية. كما أن جميع الأنشطة الأخرى مفتوحة للاســـتثمار الأجنبي دون أي إلتزام بالدخول في شـــراكة مع طرف محلي. كما يزيل القانون قيدين رئيسين على سيولة الإستثمار الأجنبي المباشر (حق الدولة الإستباقي وإعادة الشراء) والالتزام بالتمويل المحلي (OECD، 2020، صفحة 17).

- **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2015-2020**

بناءا على التقارير العالمية للاسـتثمار الأجنبي المباشـر والإحصـائيات المتوفرة في قاعدة البيانات والصادرة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD قمنا بإعداد الجدول رقم 3 والذي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2015-2020.

الجدول 3: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2015-2020 (بمليارات الدولارات)

السنوات / المنطقة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة (الداخلة)					
العالم	2041.77	1983.48	1700.47	1495.22	1539.88	859.56
إق النامية	729.90	651.98	700.64	699.31	684.72	493.32
إفريقيا	57.56	46.02	41.54	50.58	45.37	37.68
الجزائر	0.585-	1.636	1.232	1.466	1.382	1.125

المصدر: من إعداد الباحثان، بالإعتماد على الإحصائيات المتوفرة في قاعدة البيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD.

ومن خلال الجدول رقم 3 أعلاه قمنا بإعداد الشكل رقم 5 الذي يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2015-2020.

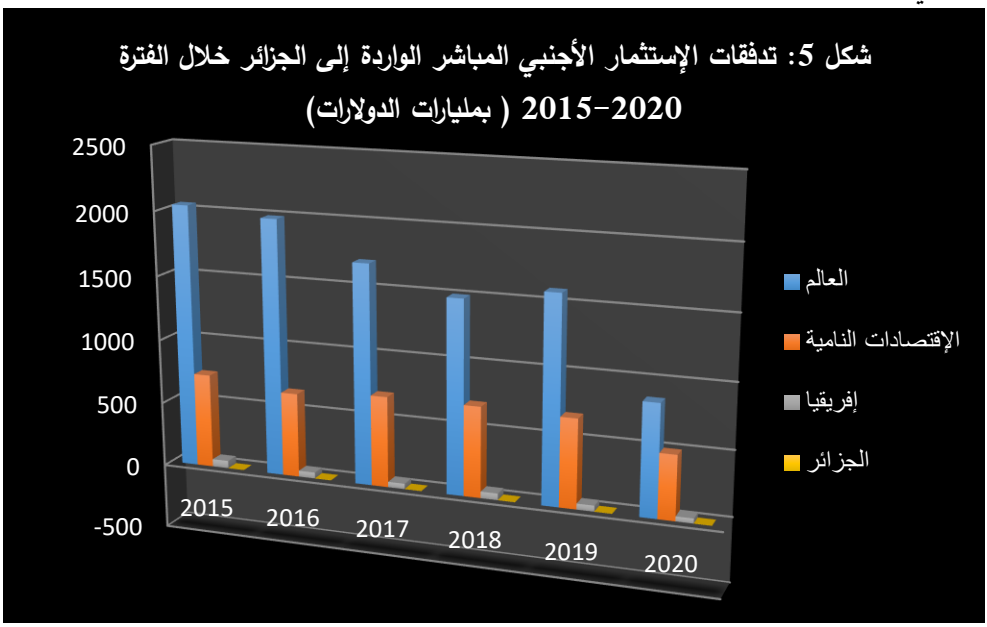

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على بيانات وإحصائيات UNCTAD.

بعد إعداد الجدول رقم 3 والشكل رقم 5 بناءا على بيانات وإحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، والذي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2015-2020 تبين لنا أن إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة عالميا سنة 2015 قد بلغ 2041.77 مليار دولار. وفي سنة 2016 حدث انخفاض طفيف بلغ على إثره المجموع العالمي للتدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر 1983.48مليار دولار، واستمر في الانخفاض ليصل إلى 1495 مليار دولار سنة 2018. وعاودت الإرتفاع عام 2019 محققة 1539.88مليار دولار. ومع بداية عام 2020 حدث انخفاض شديد بسبب جائحة كورونا (كوفيد 19) لتصل إلى 859.56 مليار دولار أي تراجعت بنسبة 45% مقارنة بسنة 2019.

أما بالنسبة لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر سنة 2015 فقد بلغت 0.585- مليار دولار، وفي سنة 2016 ارتفعت التدفقات الداخلة بالنسبة إلى الجزائر إلى 1.636 مليار دولار. أما سنة 2017 احتلت الجزائر المرتبة الثانية مغاربيا بعد المغرب بقيمة 1.232 مليار

دولار من الإستثمارات الخارجية إذ تراجعت بنسبة 24.7% مقارنة بسنة 2016، ، كما ارتفعت هذه التدفقات بنسبة 22% ليصل مجموعها إلى 1.466 مليار دولار سنة 2018 مقابل 1.232 مليار دولار سنة 2017 بزيادة تبلغ نحو 234 مليار دولار لتستحوذ على حصة تقدر بحوالي 4.8% من إجمالي الإستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الدول العربية، وذلك بفضل الإستثمار في قطاع النفط والغاز إضافة إلى استفادة الجزائر من استثمارات ضخمة في قطاع السيارات، بالإضافة إلى الأحكام الجديدة المقترحة في إطار قانون المحروقات الجديد الذي يهدف إلى تحفيز الإستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات.

وفي سنة 2019 حدث انخفاض طفيف في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد فكانت للجزائر نصيب 1.382 مليار دولار وهذا راجع إلى خوف المستثمرين الأجانب من الاستقرار السياسي كون الجزائر شهدت عمليات الحراك السلمي الذي أدى إلى تغيير الحكومة والرئاسة.

ومع تفشي كوفيد -19- أواخر عام 2019 وبداية 2020 توقعت الأونكتاد أن يكون تأثير الوباء على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى إفريقيا بشكل رهيب بنسبة تتراوح بين 25% و40%، فسجلت انخفاض قدره 7.686 مليار دولار أي بنسبة 17% عكس ما كان متوقع، وقد شهد الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى إفريقيا إنخفاضا بنسبة 10.3% في 2019 ليصل إلى 45.368 مليار دولار، ورغم أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الإقتصادات النامية انخفضت بنسبة 12% مسجلة 493.32 مليار دولار، إلا أن هذه الإقتصادات استحوذت على 57.32% من تدفقات الإستثمار الأجنبي العالمي وهي أعلى نسبة، كما شهدت الجزائر في سنة 2020 انخفاضا بنسبة 19% مقارنة مع عام 2019 لتصل تدفقاتها 1.125 مليار دولار، بالرغم من رفع الجكومة الجزائرية القيود التي كانت تفرضها على المستثمرين الأجانب والتي كانت تحد من الملكية الأجنبية بنسبة 49 %، بالإضافة إلى عمليات الغلق التي شهدتها البلاد و غلق معظم مصانع السيارات و الأجهزة الكهرومنزلية نتيجة مكافحة الفساد من طرف الدولة مع أصحاب المصانع.

- **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر خلال الفترة 2015-2020**

بناءا على تقارير الإستثمار الأجنبي المباشر وبالإعتماد على الإحصائيات المتوفرة في قاعدة البيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD قمنا بإعداد الجدول رقم 4 والذي يوضح

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر خلال الفترة 2015-2020. (بمليارات الدولارات).

الجدول 4: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر خلال الفترة 2015-2020 (بمليارات الدولارات، وبالنسبة المئوية)

السنوات / المنطقة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادرة (الخارجة)					
العالم	1708.08	1543.24	1600.98	986.35	1313.77	788.39
إق النامية	400.40	414.23	467.36	414.75	373.10	269.35
إفريقيا	6.44	3.95	12.03	8.16	5.34	3.253
الجزائر	0.103	0.046	-0.009	0.88	0.083	0.052

المصدر: من إعداد الباحثان، بالإعتماد على الإحصائيات المتوفرة في قاعدة البيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD.

ومن خلال الجدول رقم 4 أعلاه قمنا بإعداد الشكل 6 والذي يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر خلال الفترة 2015-2020.

شكل 6: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر خلال الفترة 2015-2020 (بمليارات الدولارات، وبالنسبة المئوية)

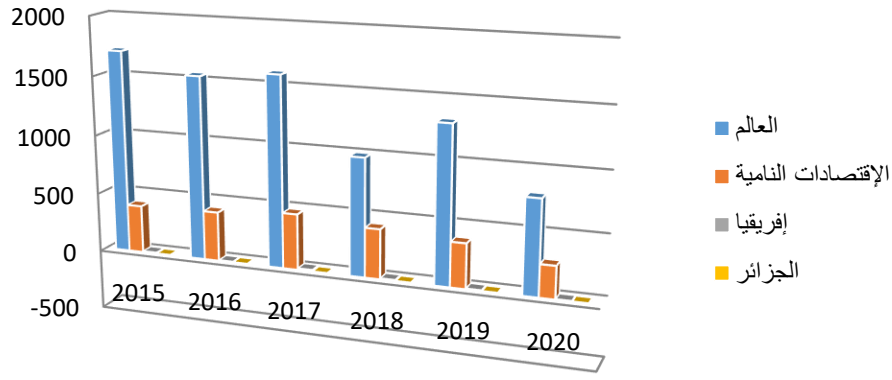

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على بيانات وإحصائيات UNCTAD.

كما نلاحظ من الجدول رقم 4 والشكل 6 و الذي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر خلال الفترة 2015-2020 أن حصة الجزائر بلغت 0.103 مليار دولار وفي سنة 2016 تراجعت التدفقات الخارجة من الجزائر بنسبة 55.34% محققة 0.046 مليار دولار مقابل 0.103 مليار دولار سنة 2015، وفي عام 2017 تراجعت هذه التدفقات من الإستثمارات الأجنبية المباشر للجزائر بشكل كبير لتصل إلى -0.009 مليار دولار، كما عرفت الجزائر سنة 2018 منحنى تصاعدي في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الموجهة للخارج إذ ارتفعت إلى 0.880 مليار دولار وهو ارتفاع رهيب مقارنة بسنة 2017، حيث صنفت الجزائر في المرتبة الثالثة إفريقيا بعد جنوب إفريقيا ونيجيريا من حيث الإستثمار الأجنبية المباشرة الموجهة للخارج.

وفي عام 2019 حدث انخفاض رهيب في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر لتصل إلى 0.083 مليار دولار بسبب تراجع أسعار النفط، كما أدى انتشار (كوفيد-19-) أواخر عام 2019 وبداية 2020 إلى حدوث انخفاض في التدفقات الصادرة من الجزائر لتصل إلى 0.015 مليار دولار مقارنة مع عام 2019، أي بنسبة 38.5%.

5- خاتمة:

في ختام هذه الدراسة اتضح لنا أن جائحة "كوفيد-19" التي يشهدها العالم ككل منذ أواخر سنة 2019 أثرت على الإقتصاد العالمي سلبيا في مجال الإستثمار الأجنبي المباشر، وتونس والجزائر كغيرها من الدول المتضررة في هذا المجال ماليا واقتصاديا. فتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال إحصائيات وبيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD تبين أنها كانت تتباطأ قبل حتى ظهور كوفيد-19-، وهذا راجع إلى أوجه عدم اليقين التي أضعفت ثقة المستثمرين الأجانب. ومع تفشي هذه الجائحة أضافت خطرا جديدا وغير مسبوق أدت إلى انخفاض متوقع بنسبة 40% في التدفقات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر، حيث تسبب هذا الوباء في عمليات الغلق التي شملت جميع المجالات السياحي، الصناعي، الخدماتي... ، وكذا شل حركة النقل مما أدى إلى تراجع التدفقات الواردة والصادرة لهذا الشكل من الإستثمارات في دول الدراسة والتي كانت تشكل لبنة أساسية لهذه الدول وعادة ما كانت توفر أكبر مصدر من مصادر التمويل الخارجي، إذ سجلت التدفقات الواردة إلى إفريقيا تراجع أقل حدة بنسبة 28% أما الجزائر بنسبة 19% و23 % بالنسبة لتونس والتي كانت أقل من التدفقات الصادرة التي تراجعت بنسبة 32.5%

بالنسبة للجزائر وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى انخفاض أسعار النفط كون اقتصادها يعتمد على عائدات النفط والغاز. و35.5 % بالنسبة لتونس وهذا مقارنة بعام 2019 بسبب عمليات غلق المطارات والحدود. مما أدى إلى حدوث أزمة مالية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر ممولاً هاماً لمثل هذه الدول فمن خلال إحصائيات الأونكتاد تبين أنه أسوأ تراجع في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر منذ الأزمة المالية العالمية التي ضربت العالم سنة 2008.

لقد خلصت هذه الدراسة على مجموعة من الإقتراحات والتوصيات:

1- للخروج من هذه الأزمة والتعافي من تأثير فيروس كورونا يجب اتخاذ إجراءات مالية استثنائية لمكافحة الآثار الإقتصادية لتفشي فيروس كورونا كتخفيض سعر الفائدة، كما أن التعاون على المستوى الإقليمي والدولي أمر جد مهم للتعافي من تأثيرات فيروس كورونا؛

2- ينبغي على وكالات ترويج الإستثمار أن تعزز دورها كمحاور بين الحكومات والمستثمرين الأجانب، كما يجب أن تتخذ إجراءات لدعم الإستثمارات الحالية والإحتفاظ بها، وإنشاء وحدات الأزمات وبوابة إلكترونية قصد التواصل مع المستثمرين الأجانب والإجابة على استفساراتهم والرد على القضايا التي يواجهونها. وخلق بنية تحتية متطورة يمكنها دعم وانعاش الإقتصاد بعد التعافي من كوفيد 19؛

3- يجب على الدول النامية كتونس والجزائر الإسراع في وضع استراتيجيات وخطط جديدة وخلق مناخ استثماري يساعد على جذب أكبر للمستثمرين والحصول على أكبر نصيب من الإستثمارات الأجنبية المباشرة لتعويض الضرر الذي أحدثه كوفيد-19. وإقامة مجالس للحكومة برئاسة رئيس الجمهورية قصد معالجة النقائص والضروريات التي تحتاجها مختلف القطاعات الإقتصادية.

4- يجب على الإقتصادات النامية بما فيها الجزائر وتونس أن تسعى جاهدة لاستعادة تدفقات حركة رؤوس الأموال إلى الخارج وزيادتها في شكل الإستثمار الأجنبي المباشر. وتخصيص اعتماد مالي ووضع برنامج لحماية الرواتب والأجور وتعزيز الرعاية الصحية؛

5- تقديم إعفاءات ضريبية لقطاعي السياحة والنقل كإعفاء شركات الطيران من دفع رسوم إيواء الطائرات وتخفيض رسوم استخدام المطارات، بالإضافة إلى منح قروض للشركات التي تعاني من نقص الطلب.

6- يجب على حكومات الدول توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي وبيئة تنظيمية وقانونية كونها تعتبر أهم عوامل دافعة للإستثمار الأجنبي المباشر. وتعزيز الشفافية وتقليل السلطة التقديرية البيروقراطية يجب أن تتخذها الحكومات في الإقتصادات النامية.

7- كذلك صياغة القوانين والمراسيم والإجراءات الإدارية المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر بشكل واضح ودقيق. كما أن حجم الأزمة يجبر صانعي القرارات السياسية توظيف جميع أدوات السياسات لإعادة بناء ثقة المستثمرين الأجانب.

8- القدرة التنافسية للإستثمار والحوكمة الرشيدة مؤشرين مهمين للتقدم في البلدان النامية هذا قبل أزمة كوفيد-19- وعند تفشي الوباء زاد من شدة الحاجة إليهما.

قائمة المراجع:

1- OECD. (2020). الإستثمار في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا في زمن فيروس كورونا COVID19 . Browse OECD contributions

2- R Baldwin، و B.W Di Mauro .(2020) .Economics in the Time of COVID-19 .London: A Vox Eu, org Book, Centre for Economic Policy Research

3- UNCTAD .(2020) .INTERNATIONAL PRODUCTION BEYOND THE PANDEMIC . UNITED NATIONS Geneva: UNCTAD.

4- UNCTAD .(2021) .INVESTING IN SUSTAINABLE RECOVERY .UNITED NATIONS Geneva: UNCTAD.

5-أحمد فايز الهرش. (10 جوان, 2020). أزمة الإغلاق الكبير-الآثار الإقتصادية لفيروس كورونا كوفيد-19-. مجلة بحوث الإدارة و الإقتصاد، الصفحات 117-137.

6-أسماء سي علي. (سبتمبر, 2019). تقييم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2017)-دراسة تحليلية. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، الصفحات 190-171.

7- الأونكتاد. (2021). الأمم المتحدة تتوقع تعافي الإستثمار الأجنبي جزئيا في 2021. تاريخ الاسترداد 15 08, 2021، من الإقتصاد الدولي: https://www.alaraby.co.uk/economy

8- الأونكتاد. (2021). الأمم المتحدة تتوقع تعافي الإستثمار الأجنبي جزئيا في 2021. تاريخ الاسترداد 16 08, 2021، من الإقتصاد الدولي: https://www.alaraby.co.uk/economy

9- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات. (2020). تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية. الكويت: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات;.

10-آمال طوير، و عبد الجبار مختاري. (27 ديسمبر, 2020). أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2018. مجلة الإمتياز لبحوث الاقتصاد و الإدارة، الصفحات 125-142.

11- أمينة مرابط ، و أسماء أبوبكر. (جوان, 2020). محددات استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. مجلة دفاتر، الصفحات 387-381.

12-إيمان مودع. (2018-2019). أهمية اتلمؤشرات الكلية الإقتصادية الخارجية و تأثيرها على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشرفي الجزائر خلال الفترة 1991-2014 (أطروحة دكتوراه). بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة.

13-عديلة مريمت، و سامية عمر عبده. (2015). واقع و اتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية و الدول العربية. مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، الصفحات 266-237.

14- محمد طالبي. (2012). أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جلب الإستثمار الأجنبي

15- نسرين برجي. (2012). الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في تنمية و تطوير قطاع المحروقات بالجزائر. مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، الصفحات 82-61.

16- هالة يحياوي، و سليم جداي. (2021). دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية والسياسية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) بالجزائر -مع الإشارة إلى أهم التدابير والإجراءات المتخذة-. كتاب جماعي دولي حول تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها، المركز الديمقراطي العربي، برلين: ألمانيا.

17- وكالة النهوض بالإستثمار الخارجي. (12 02, 2020). تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في تونس. تاريخ الاسترداد 16 08, 2021، https://ar.businessnews.com.t.